واي نقص وفساد اعظم من هذا انتهى س ويؤخذ من قوله المتعلقتان الخ
ان التاثير في المقدور وقع وصفة المعنى لا بالمعنوية وهي مسئلة خلافية
تنتصب ذكر الكمال من اي شريف في جواب توقف فيه التاج السبكي
في كون جميع من صيغ العموم لانها لاقتضاء الالف معرفة بال او الاضافة
فالعموم مستفاد مما اضيف اليه لامها وانه يستفاد منها اذا قدرت
اللام فيما اضيفت اليه للجنس وانما يحصل الرد على القدرية والطبائعيين
وغيرهم اذا حمل التعلق على التعلق التنجيزي او الاعم اذ لم يجز اجتماع
موثرين على اثر واحد بخلاف ما اذا حمل على الصلاحي ومن العجب قول بعضهم
ان فيه الرد المذكور مع حمله التعلق على الصلاحي فتدبر انتهى س قوله
ايجاد كل ممكن ان قيل الممكن لو احتاج الى موثر فتاثيره فيه اما حال وجوده
وهو تحصيل الحاصل او حال عدمه وهو جمع بين نقيضين اي العدم الذي
كان والوجود الذي حصل وكلاهما محال واجيب بان معناه حال وجوده
ايجاده بوجوده مقارنا له اي للايجاد لان حصوله مع التاثير زمانا ولا
استحالة في تحصيل حاصل فهذا التحصيل هل في تحصيل بتحصيل سابق عليه
ومعنى التاثير فيه حال عدم ايجاده بوجود حاصل اعقبه اي عقب التاثير
بحيث لا يتخلل بينهما آن آخر والا امتنع التخلف فلا تحصيل للحاصل ولا جمع
بين نقيضين لان آن الاثر عقب آن التاثير ناشئ على ان المؤثر سابق
على الاثر بالزمان ايضا وهذا مراد من اجاب بان وجود المؤثر يستتبع
وجود الاثر بمعنى ان وجوده يحصل عقب وجوده بعلة الموثر به وهو
معنى التاثير فيكون في آن عدم المؤثر ويكون معنى تاثيره في الممكن
اخراجه من العدم الى الوجود انتهى دلجي ثم اعلم ان الاحكام على قسمين خاص
وعام لانه ان اخذ بمعنى التساوي وسلب ضرورة عن الطرفين للممكن وجودا
وعدما فخاص ويكون مقابلا للوجوب والامتناع بالذات وان بمعنى
سلب ضرورة احدهما اي الوجود والعدم فعام ثم ان اخذ بمعنى سلب من
ضرورة الوجود قابل الوجوب وعم الخاص والامتناع فيصدق على
الممتنع انه ممكن الوجود وهذا الموافق اللغة والعرف يسمى امكانا عاما
لفهم العامة منه نفي الامتناع اي نفي امتناع الوجود من امكانه نفي امتناع
العدم من امكانه وربما وقع في الوهم ان للامكان العام مفهوما واحدا يعم
الخاص والوجوب والامتناع وهو سلب ضرورة احد الطرفين اعني الوجود والعدم
وهو

وهو مقيد احد العدم فهم هذا المعنى من امكان عدم نفي الوجوب ومن ثم يقع الممكن
العام مقابلا للممتنع شاملا للواجب كما في تقسيم الكلي الى الممتنع والممكن
الذي احد اقسامه ان يوجد منه فرد واحد مع امتناع غيره كالواجب انتهى
قال ر واعلم ان الشيخ هنا انما درج على سبيل الندلي لا على سبيل الترقي
لان الاولى ان يقدم للحياة ثم العلم ثم الارادة ثم القدرة وانت تراه عكس
هذا المعنى لان تاثير القدرة متوقف على تاثير الارادة وتاثير الارادة
متوقف على تعلق العلم وتعلق العلم متوقف على ثبوت الحياة فالاولى
ان يبدا بالحياة وما عطف عليها وقد يقال قدمها على الحياة لانها مشروطة بها
والمشروط وهو عند المتكلمين كل معقول يلزم من ثبوته ثبوت امر ما
اشرف من الشرط وهو عبارة عن كل معقول يلزم من نفيه نفي امر ما
والشرط والمشروط متلازمان من طرق لكن لزوم المشروط من حيث وجوده
وبذلك شرف ولزم الشرط من حيث نفيه وذلك بين العلم وغيره وبين الحياة
وبين التقدير انتهى م قوله ومعنى التعلق الخ التعلق عند اهل الحق
ثلاثة مرتبة تعلق القدرة وتعلق الارادة وتعلق العلم بالكائنات فالاول
مرتب على الثاني والثاني مرتب على الثالث والاصح ان للقدرة الازلية
تعلقين صلوحيا وهو التعلق الازلي بمعنى انها في الازل صالحة للايجاد
والاعدام على وفق تعلق الارادة الازلية بها فيما لا يزال وتعلقا تنجيزيا
وهو التعلق الحادث المقارن لتعلق الارادة بالحدوث في الحال اي انتهى لكن ذكر
القرطبي ان الخوض في تعلقات الصفات واختصاصها عن تدقيقات علم
الكلام وان العجز عن ادراك غير مضر في الاعتقاد انتهى ح والعلم اثبات
له تعالى بالكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب ففي غير ما آية منها قوله تعالى
انزله بعلمه قال قسط قد اثبت لنفسه العلم وفيه نفي قول المعتزلة في انكار
الصفات وقوله صلى الله عليه وسلم مفاتيح الغيب خمس لا يعلمها الا الله اي اشارة
الى قوله تعالى ان الله عنده علم الساعة الآيات وعلمه تعالى شامل لكل معلوم جزئيا
وكليا متناه قال الله تعالى احاط بكل شيء علما احاط بالمعلومات كلها وقال عالم
الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة الآية واطبق المسلمون على انه تعالى يعلم دبيب
النملة السوداء في الصخرة الصماء في الليلة الظلماء وان معلوماته لا تدخل تحت
العدد والاحصاء علم محيط بها جملة وتفصيلا وكيف لا وهو خالقها الا يعلم من خلق

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)